إسهامات رابطة العالم الإسلامي في بناء اقتصاد إسلامي بين الدول الإسلامية

بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي
المنعقد بمكة المكرمة في رحاب جامعة أم القرى
خلال الفترة 23-26/4/1426هـ الموافق 31/5-3/6/2005م

إعداد
د/ خلف بن سليمان النمري
أستاذ الاقتصاد الإسلامي المشارك
بقسم الاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى
مستشار اقتصادي برابطة العالم الإسلامي

1426هـ 2005م

(طبعة تمهيدية)

شكر وتقدير

الأمانة العامة للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي تشكر لكم مشاركتكم البناءة.

أمين عام المؤتمر
د. عصام الجفري

.

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد:

الحمد لله رب العالمين ،له الحمد في الآخرة والأولى ، وله الشكر على جزيل نعمه ، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة والسلام ، وعلى من تبعه واقتفى أثره واتبع منهجه ودعا إليه إلى يوم الدين أما بعد :0

تواجه الأمة الإسلامية مشاكل كبيرة جداً معقدة ومتنوعة، تاريخية وأيديولوجية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية.

ولقد زاد من حدتها المحيط العالمي، من خلال عالمية الاقتصاد، وإقامة نظام اقتصادي دولي غير عادل يميل بكل معطياته لتحقيق مصلحة البلدان القوية ذات السيطرة الإعلامية والثقافية والتكنولوجية والتفوق العسكري.

ومن نعم الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة الإسلامية أن جعلها أمة واحدة، ترتكز وحدتها على دين واحد،وتعبد رباً واحداً وترتبط بروابط متعددة وخاصة في المجال الاقتصادي،فشبكة الطرق البرية والبحرية والجوية، وانتشار لغة القرآن الكريم بين أقطارها، والاتصال التجاري الواسع في تجارتها البينية، وتقارب في سياساتها الأساسية التي ترجع في الغالب إلى تطبيق شريعة الله في مختلف المجالات.

كل ذلك طريق لتسهيل التعاون الاقتصادي بينها، ونبذ التفكك ودفع سيطرة الغير على مواردها،وقيام مؤسسات دولية مشتركة بين الأقطار الإسلامية،تعمل على دعم التعاون والتضامن الإسلامي بين المسلمين مثل رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمنظمات والهيئات التابعة لها، وقد أسهمت رابطة العالم الإسلامي في

دعم مسيرة الاقتصاد الإسلامي ونشر مبادئه التي يقوم عليها ودعت إلى تحقيق التعاون الاقتصادي بكل وسائله.

وتكمن مشكلة البحث في نوعية إسهام رابطة العالم الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي حيث لم تتضح بشكل علمي لدى المتخصصين في المؤسسات الاقتصادية.

إن الهدف من البحث هو بيان نوعية الإسهامات الاقتصادية والدور الذي تقوم به رابطة العالم الإسلامي في المجال الاقتصادي، من خلال استعراض الإسهامات المتنوعة للرابطة في مجال الاقتصاد بين الدول الإسلامية، وطرق معالجة المشكلات الاقتصادية،وذلك بإيجاد الحلول العلمية والعملية لما تواجهه الأمة من تحديات اقتصادية في الوقت الراهن ،على هدي من الكتاب والسنة

وقد اتبع الباحث لدراسة المشكلة وتحقيق الهدف من البحث المنهج الوصفي والتاريخي في جمع المعلومات ثم تحليلها واستنتاج ما يمكن التوصل إليه من نتائج وتوصيات ،وقد استعان الباحث بأرشيف إدارة الدراسات والبحوث وإصدارات المجمع الفقهي الإسلامي ومطبوعات أمانة رابطة العالم الإسلامي التي تيسرت له أثناء عمله بالرابطة كمستشار غير متفرغ بإدارة الدراسات والبحوث.

وقد جاء توزيع ا لبحث على النحو التالي :

الفصل التمهيدي : رابطة العالم الإسلامي وعلاقتها بالاقتصاد الإسلامي.

أولاً : نشأة رابطة العالم الإسلامي وأهدافها،و الهيئات التابعة لها.

ثانياً : علاقة رابطة العالم الإسلامي بالاقتصاد الإسلامي.

الفصل الثاني: الإسهام في نشر الاقتصاد الإسلامي .

المبحث الأول: الطرق التي اتبعتها رابطة العالم

الإسلامي في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي

أولاً : المشاركة في المؤتمرات والندوات الاقتصادية.

ثانياً : طباعة ونشر الكتب والأبحاث الاقتصادية.

ثالثاً : دراسة المعاملات المالية والاقتصادية.

المبحث الثاني : تحليل لقرارات المجمع الفقهي الإسلامي المتعلقة بالمعاملات المالية والاقتصادية 0

الفصل الثالث : دعم التعاون الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي.

المبحث الأول :مزايا وعقبات التعاون الاقتصادي الإسلامي بين الدول الإسلامية

أولاً : مزايا التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

ثانياً : العقبات التي تواجه التعاون الاقتصادي الإسلامي في تصور الرابطة.

ثالثاً : صور دعم رابطة العالم الإسلامي للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

المبحث الثاني : إسهام رابطة العالم الإسلامي في تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

أولا : محاولة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة

ثانيـــاً : التأكيـــد علـــى المشـــروعات المشـــتركة .

ثالثاً : دعم برامج التنمية الريفية والاجتماعية والاقتصادية.

الخاتمة : وتشتمل على بعض النتائج و التوصيات والاقتراحات.

الفصل التمهيدي
رابطة العالم الإسلامي وعلاقتها بالاقتصاد الإسلامي

أولا: نشأة رابطـة العـالم الإسـلامي وأهـدافها.

رابطة العالم الإسلامي مؤسسة إسلامية شعبية لا ترتبط بأية حكومة بل هي هيئة مستقلة، تعمل على جمع كلمة المسلمين، وتحقيق مبدأ التعاون والتضامن الإسلامي من أجل إعلاء كلمة الله، ورفع شأن الإسلام والمسلمين،والدعوة إلى الإسلام والسلام والخير .

وليس للرابطة أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول،

وليس لها ميل أو تفريق بين جنس من الأجناس أو لون،فالمؤمنون كلهم أخوة لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى .

أ– نشأتها :

نشأت رابطة العالم الإسلامي عندما قرر قادة الأمة الإسلامية وعلماؤهم و مفكريهم في المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد بمكة المكرمة في الرابع عشـــر من شهر ذي الحجة عام 1381هـ الموافق للثامن عشر من شهر مايو 1962م وقد اتخذوا عدة قرارات من أهمها تأسيس هيئة إسلامية مقرها مكة المكرمة تسمى (رابطة العالم الإسلامي) – المادة العشرون – وتم اختيار أعضاء المجلس التأسيسي للرابطة،كما وضع المؤتمر صيغة مبدأيه لنظام الرابطة وتم إقراره رسمياً في المؤتمر الإسلامي العام الثاني الذي عقد بمكة المكرمة في الخامس عشر من شهر ذي الحجة 1384هـ الموافق السابع عشر من أبريل 1965م. [1]

ب– أهدافها :

ينص ميثاق الرابطة على أنها تهدف إلى نشر مبادئ الإسلام في جميع أنحاء العالم، وأنه لا سلام للعالم إلا بتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، والعمل على تحقيق العدل والتسابق في ميدان العمل الخيري ومساندته، وبذل قصارى الجهود في توحيد كلمة المسلمين وإزالة العقبات التي يعاني منها المجتمع المسلم، واستخدام كافة الوسائل لتحقيق ذلك، والعمل على نبذ الخلافات والشعوبية والعنصرية والظلم والإفساد وكل دعوى من دعاوى الجاهلية. [2]

ج – وسائل تحقيق أهداف الرابطة :

من أهم الوسائـــــل التي اتخذتها الرابطـــــة لتنفيذ أهدافها ما يلي : [3]

1- تحكيم الشريعة الإسلامية في البلاد الناطقة بالشهادتين .
2- الأخذ بمبدأ الشورى .
3- إقامة الندوات والمحاضرات الإسلامية في موسم الحج وغيره.
4- تشجيع الدعاة الإسلاميين في كافة أنحاء العالم للعمل على نشر الإسلام
5- تشجيع توزيع ونشر الكتب الإسلامية باللغات الحية .
6- التعرف على مشكلات وقضايا الأمة الإسلامية والعمل على معالجتها
7- نشر التعليم الإسلامي وإنشاء المدارس والجامعات الإسلامية .
8- تشجيع المؤسسات الإعلامية،وتنقية وسائل الإعلام الإسلامي من الشوائب التي تشوبها .
9- العمل على إغاثة المسلمين المتضررين من الكوارث والنكبات والحروب.
10- رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الإسلامية
11- العناية بالموارد البشرية الإسلامية وتعليمهم وتدريبهم فنياً مهنياً من خلال المنح الدراسية والمعونات المالية.

د – عضويتها في المنظمات الدولية :

إن رابطة العالم الإسلامي عضو من الدرجة الأولى في عـــــدد مـــــن المنظمـــــات الدوليـــــة منهـــــا : [4]

1- هيئة الأمم المتحدة ضمن المنظمات غير الحكومية ذات الطابع الاستشاري بالمجلس الاقتصادي

والاجتماعي .

2- منظمة اليونسكو .

3- صندوق الطفل العالمي .بهيئة الأمم المتحدة .

4- منظمة المؤتمر الإسلامي .

هـ– الهيئات الرئيسة في رابطة العالم الإسلامي :

1- المؤتمر الإسلامي العام :

وهو أعلى سلطة تشريعية في الرابطة حيث توجه الأمانة العامة الدعوة لعقد المؤتمر إلى العلماء،ورجال الفكر والدعوة الإسلامية في العالم على المستويين الرسمي والشعبي .وقد عقد عدداً من الدورات [5]

2– المجلس التأسيسي :

وهو الذي يرسم سياسة الرابطة ويحدد اتجاهاتها بما يكفل تحقيق أهدافها، ويتولى دراسة التقرير السنوي،وإصدار القرارات و التوصيات الخاصة بالقضايا والموضوعات التي طرحت في الدورات التي يعقدها،ويحق لـه تعديل نظام الرابطة،ويتم اختيار أعضائه على أساس الترشيح من الأمين العام للرابطة بشروط معينة، وقد عقد سبع وثلاثون دورة منذ تأسيس الرابطة حتى الآن .

3– الأمانة العامة للرابطة :

وهي الجهاز التنفيذي للرابطة،الذي يقوم بالإشراف المباشر على أعمال وأنشطة الرابطة، وتنفيذ خططها، والتوجيهات التي تصدر من المجلس التأسيسي .

وتشمل الأمانة على عدد من الإدارات والأقسام الإدارية حسب الهيكل التنظيمي لها.

ثانيا:– الهيئات والمؤسسات التابعة للرابطة : [6]

يرتبط بالأمانة العامة للرابطة عدد من المؤسسات

والهيئات ومنها ما يلي :

أ – المجلس الأعلى العالمي للمساجد .

ب– مجمع الفقه الإسلامي .

جـ– هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية .

هـ– هيئة الإعجاز العلمي في القرآن والسنة .

و – مؤسسة الحرمين والمسجد الأقصى الخيرية .

ز – الهيئة الإسلامية العالمية للتعليم .

حـ– الهيئة العالمية لتحفيظ القرآن الكريم.

ط– الهيئة العالمية للإعلام الإسلامي .

وتدرس الرابطة حالياً إنشاء هيئة عالمية للاقتصاد الإسلامي، تعمل على التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية الإسلامية.

ثالثاً – المجمع الفقهي الإسلامي وأهدافه ولجانه [7] :

المجمع الفقهي الإسلامي ؛ أحد هيئات الرابطة ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة، يضم مجموعة مختارة من فقهاء الأمة الإسلامية وعلمائها.

أ– تأسيس المجمع :

لقد أوصت الأمانة العامة للرابطـــة في شهر رجب سنة 1383هـ في نظامها، بإنشاء هيئة علمية لدراسة القضايا والنوازل المستجدة، وذلك استجابة لنداء حكومة المملكة العربية السعودية بضرورة إنشاء مجمع فقهي إسلامي وفي سنة 1384هـ قرر المؤتمر الإسلامي العام في دورته الثانية 15-22/ 1384هـ تأسيس مجمع فقهي إسلامي،.وفي سنة 1385هـ قرر المجلس التأسيسي للرابطة تشكيل هيئة علمية من ستة أعضاء من أعضاء

المجلس التأسيسي لدراسة مشروع المجمع الفقهي الذي قرر المؤتمر الإسلامي إنشاءه .

وفي عام 1393هـ اتخذ المجلس التأسيسي قراراً جديداً بتأليف هيئة المجمع من عشرة أعضاء من المجلس التأسيسي للرابطة.

وفي شهر محرم سنة 1396هـ أصدرت الأمانة العامة للرابطة قرارها بتأسيس إدارة خاصة باسم (المجمع الفقهي الإسلامي)، وتعيين مدير لها، وبعض الإداريين .

وفي عام 1397هـ أقر المجلس التأسيسي للرابطة نظام المجمع الفقهي .وباشر أول أعماله في شهر شعبان سنة 1398هـ، وعقد أول دورة لـه في نفس العام .

ب– أهداف المجمع :

يمكن تلخيص أهداف المجمع الفقهي الإسلامي فيما يلي :

1 – بيان الأحكام الشرعية فيما يواجه المسلمين في أنحاء العالم من مشكلات ونوازل وقضايا مستجدة من مصادر التشريع الإسلامي المعتبرة .

2 – إبراز تفوق الفقه الإسلامي على القوانين الوضعية 0 وإثبات شمول الشريعة واستجابتها لحل كل القضايا التي تواجه الأمة الإسلامية في كل زمان ومكان .

3 – نشر التراث الفقهي الإسلامي وإعادة صياغته، وتوضيح مصطلحاته وتقديمه بلغة العصر ومفاهيمه .

4 – تشجيع البحث العلمي في مجالات الفقه الإسلامي .

5 – جمع الفتاوى والآراء الفقهية المعتبرة للعلماء المحققين، والمجامع الفقهية الموثوقة في القضايا المستجدة، ونشرها بين عامة المسلمين.

6 – التصدي لما يثار من شبهات وما يرد من إشكالات على أحكام الشريعة الإسلامية .

ج – يســتخدم المجمــع الفقهــي الإســلامي جميــع الوسائل المشروعة المتاحة والمناسبة لتحقيــق أهدافه، ومنها :

1 – عقد الدورات التي يجتمع فيها أعضاء المجلس لمناقشة أهم القضايا التي تشغل بال المسلمين .

2 – إنشاء مركز للمعلومات لتتبع ما يواجه العالم الإسلامي من قضايا تستدعي الدراسة .

3 – وضع معاجم للفقه وعلومه توضح المصطلحات الفقهية، وتيسرها للمشتغلين بالفقه دراسة وعملاً .

4 – إصدار مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الفقهية، وتنقل أهم بحوث المجمع ومناقشاته وقراراته وترجمتها إلى عدة لغات .

5 – التعاون بين المجمع والهيئات والمراكز العلمية المشابهة القائمة في أنحاء العالم الإسلامي، والتبادل العلمي والفكري معها .

6 – عقد الندوات العلمية عن قضايا العصر ومستجداته، واستكتاب المتخصصين عنها .

7 – العمل على ترجمة قرارات المجمع وتوصياته وبحوثه، ونشرها بجميع الوسائل الممكنة، بما فيها شبكة الانترنت، والقنوات الفضائية، والصحف .

ويجتمع مجلس المجمع كل سنتين بناءً على دعوة من الأمين العام للرابطة .

رابعــاً: علاقــة الرابطــة بالمؤسســات الإسلامــية والاقتصــاد الإســلامي :

لرابطة العالم الإسلامي علاقة وثيقة بالمؤسسات الإسلامية الثقافية التي تعمل على نشر الدعوة الإسلامية وتهتم بقضايا المسلمين وإثبات الوجود الإسلامي في كافة

قارات العالم .حيث تقدم لها المساعدات والدعم المتواصل لتحقيق أهدافه الخيرة .وتتنوع تلك المؤسســـــات من مراكـــــــــز إسلاميـة ثقافيـــــة، وجمعيات إسلاميـة،[8]لا يتسع المجال لذكرها هنا .

كما أن للرابطة علاقة وثيقة مع المؤسسات الاقتصادية الدولية والإسلامية وفي مقدمتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وغرف التجارة والصناعة، ومؤسسات الأوقاف الإسلامية، وكل مؤسسة اقتصادية تعتني باقتصاديات البلدان الإسلامية.

والمشكلات الاقتصادية هي أحد تلك القضايا الإسلامية التي تعتني بها الرابطة حسب إمكاناتها وقد ترجمت الرابطة ذلك الاهتمام بما يلي [9]:

1- الإسهام الفعال في معالجة بعض القضايا الاقتصادية (كالبطالة، والفقر، والتدريب والتعليم، والسكان، والتنمية) وذلك من خلال ما تقدمه من إعانات ومساعدات مالية ومنح دراسية،ودورات تدريبية لأبناء الأمة الإسلامية .
2- الإسهام في دراسة المعاملات المالية والاقتصادية وتقديم الحلول لها من خلال الأبحاث التي يقوم بها مجمع الفقه الإسلامي وما يصدر عنه من قرارات.
3- المشاركة بأبحاث ودراسات علمية، في المؤتمرات والندوات الاقتصادية،من خلال إدارة الدراسات والبحوث، وإدارة المؤتمرات والعلاقات الدولية بالرابطة.

الفصل الثاني
نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي

المبحث الأول: الطرق التي اتبعتها رابطة العالم الإسلامي في نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي

اتبعت رابطة العالم الإسلامي عدة طرق لنشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي على مستوى العالم، ومن تلك الطرق ما يلي :

أولاً : المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية:

تعقد ندوات ومؤتمرات اقتصادية دولية في مختلف أنحاء العالم ،تتناول القضايا الاقتصادية في البلدان الإسلامية، وتشارك الرابطة فيها ومنها على سبيل المثال ما يوضحه الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
المؤتمرات الاقتصادية التي شاركت فيها رابطة العالم الإسلامي

م	عنوان المؤتمر	مكان المؤتمر	التاريخ
1	المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي	مكة المكرمة	1396/1976
2	مؤتمر لشئون الجمعيات الإسلامية للتجار والمهنيين	ديترويت	1398/1978
3	الدورة العامة الثانية للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية	مكة المكرمة	1398/1978
4	الاجتماع السنوي الرابع لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية	كوالالمبور	1398/1978
5	اجتماع لجنة التنسيق بين صندوق التضامن الإسلامي والمنظمات ذات الأنشطة المماثلة	جدة	1398/1978
6	مؤتمر الأوقاف والشؤون الإسلامية (الأول)	مكة المكرمة	1399 / 1979
7	مؤتمر الأوقاف والشؤون الإسلامية (الثاني)	مكة المكرمة	1400 / 198
8	مؤتمر الأوقاف والشؤون الإسلامية (الثالث)	مكة المكرمة	1401 / 1981
9	الاجتماع السنوي الخامس لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية	الخرطوم	1401/1981
10	الدورة السابعة للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية	جاكرتا	1401/1981

م	عنوان المؤتمر	مكان المؤتمر	التاريخ
11	الندوة العلمية (الإسلام والاقتصاد)	نيويورك	1402/1982
12	الدورة التاسعة للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية	جدة	1402/1982
13	الاجتماع السنوي السادس لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية	أنقرة	1402/1982
14	المؤتمر الدولي للمساعدات الاقتصادية لجمهورية تشاد	جنيف	1403/1983
15	المؤتمر العالمي الثاني للسكان	المكسيك	1405/1984
16	مؤتمر الإسلام والتنمية	الأردن	1406/1985
17	المؤتمر الدولي الإسلامي للتعاون الفني والاقتصادي	الصين الشعبية	1406/1985
18	مؤتمر السكان	القاهرة	/1414 1994
19	التنمية الاقتصادية	الدانيمارك	/1416 1996
20	مؤتمر قمة الأرض العالمي للتنمية المستدامة	جوهنس برغ	1423 /2.. 2
21	الملتقى التاسع للقطاع الخاص التجارة والاستثمار في المشاريع المشتركة بين البلدان الإسلامية	الشارقة	3 142 / 2..2
22	الاجتماع السنوي (الثامن والعشرين) لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية	قازاقستان	/1424 2003
23	الندوة الدولية عن الإسلام / الجانب الاقتصادي :- 1النظام الاقتصادي في الإسلام / التنمية في منظور الإسلام	تايوان / الصين الوطنية	1425 / 2004

المصدر:

- رابطة العالم الإسلامي في 25 عاما 1382-1407هـ 0 إنجازات وتطلعات 0

- رابطة العالم الإسلامي حقائق وأرقام 1382 /1422 0

ثانياً : الدعوة إلى تطبيق قواعد الاقتصاد الإسلامي:

من خلال برامج الدعوة الإسلامية، ومن خلال ما تنشره من مقالات علمية في الوسائل الإعلامية التي تمتلكها مثل سلسلة دعوة الحق،وجريدة العالم الإسلامي التي خصصت صفحة كاملة لاقتصاد العالم الإسلامي .ومجلة الرابطة باللغتين العربية والإنجليزية، [10] . ولايمكن للباحث حصرها هنا .

ثالثاً : طباعة ونشر كتب و أبحاث في الاقتصاد الإسلامي :

والـــــجدول رقم (2) يوضح أسماء الكتب التي تم نشرها باللغات العربية والأجنبية.

جدول رقم (2)

الكتب والأبحاث الاقتصادية التي طبعتها رابطة العالم الإسلامي

م	اسم البحث	اسم المؤلف	رقم الطبع	اللغة
1	المعاملات المالية في الإسلام	عبــد الســتار ســعيد	20	عربي
2	مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي	محمد شوقي الفنجري	27	عربي
3	من التراث الاقتصادي للمسلمين (1)	رفعت العوضي	40	عربي
4	أسس المفاهيم الاقتصادية في الإسلام	عبد العليم عبد الرحمن خضر	41	عربي
5	من التراث الاقتصادي للمسلمين (2)	رفعت العوضي	63	عربي
6	المنظور الإسلامي لمشكلة الغذاء وتحديد النسل	حلمي عبد المنعم صابر	92	عربي
7	الفطرة وقيمة العمل في الإسلام	إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي	94	عربي
8	الحرية الاقتصادية في الإسلام	محمود محمد بابللي	98	عربي

م	اسم البحث	اسم المؤلف	رقم الطبع	اللغة
9	الاقتصاد الإسلامي هو البديل الصالح	شوقي احمد دنيا	1.6	عربي
.1	الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم	ناصر عبد الله العمار	118	عربي
11	أسس النظام المالي والاقتصادي في القرآن الكريم	محمد أبو الليث الخير أبادي	119	عربي
12	التنمية والبيئة دراسة مقارنة	شوقي احمد دنيا	137	عربي
13	الإسلام والنظام العالمي الجديد	حامد احمد الرفاعي	146	عربي
14	الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي	زيد بن محمد الرماني	148	عربي
15	المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة	زيد بن محمد الرماني	153	عربي
16	الإنسان والبيئة	على راضي ابو زريق	159	عربي
17	إحياء الأرض الموات في الإسلام	عاطف أبو زيد سليمان على	164	عربي
18	خصائص النظام الاقتصادي في الإسلام	زيد بن محمد الرماني	175	عربي
19	التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية	محمد إبراهيم منصور	178	عربي
.2	الزكاة وتنمية المجتمع	السيد أحمد المخزنجي	187	عربي
21	تحليل مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق	محمد نور على عبد الله	195	عربي
22	الإسلام وعولمة الرأسمالية	عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب	2.3	عربي
23	رابطة العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد		44	عربي
24	النظام الاقتصادي والاجتماعي في الإسلام		112	إنجليزي
25	تقارير حول مؤتمر السكان والتنمية 1994م	جامعة الأزهر	116	إنجليزي
26	رابطة العالم الإسلامي والنظام	الرابطة	117	إنجليزي

م	اسم البحث	اسم المؤلف	رقم الطبع	اللغة
	العالمي الجديد			
27	رابطة العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد	الرابطة	134	فرنسي

رابعاً : دراسة المعاملات الاقتصادية والمالية:

لقد درس المجمع الفقهي الإسلامي عددا من الأعمال والبحوث في مجالات الاقتصاد الإسلامي، نتج عنها مجموعة من القرارات[11] في ست عشرة دورة لمجلس المجمع،خلال ربع قرن من الزمان شملت دراسة معاملات متنوعة في التأمين، والمصارف، والأسواق المالية والنقود، والزكاة، والتبرعات، والوقف، والدين، والتورق، والشركات والأسهم، والحسابات الاستثمارية، وبيع العملات، والقبض، والقيد في دفاتر المصارف وغيرها .

وقد طبعت أمانة المجمع هذه القرارات ضمن مطبوعاتها وما صدر عنها من قرارات في مختلف المجالات الاقتصادية، والطبية والاجتماعية، والفلكية، وغير ذلك .

وقد استعرض الباحث القرارات الصادرة عن المجمع الفقهي الإسلامي خلال دوراته المنعقدة من عام 1398هـ إلي عام 1422هـ .

ورأى إخراج القرارات المتعلقة بدراسة ومناقشة المعاملات المالية والاقتصادية في بحث مستقل ، رغبة في بيان إسهام رابطة العالم الإسلامي العلمي في دراسة المشكلات الاقتصادية وكذلك لتفعيل صدى هذه القرارات بين المهتمين بالاقتصاد الإسلامي .

وقد تم تصنيفها حسب التخصص في الاقتصاد الإسلامي كما هو واضح من الجدول رقم (3) التالي :

جدول رقم (3)
توزيع الموضوعات والمعاملات الاقتصادية والمالية التي درسها المجمع الفقهي الإسلامي

الموضوع	القرار	الدورة	العام
1– سوق الأوراق المالية والبضائع	الأول	السابعة	1404
2–التأمين			
2–التأمين بشتى صوره وأشكاله	الخامس	الأولى	1398
3– تصنيع وتسويق مجسم للكعبة المشرفة	الثالث		
4–استفادة المسلمين من عظام الحيوانات وجلودها في صناعة الجيلاتين	الثالث	الخامسة عشرة	1419
5– بشأن الظروف الطارئة وتأثيرها في الحقوق والالتزامات العقدية	السابع		
6– حقوق التأليف للمؤلفين	الرابع	التاسعة	14.6
7– جمع وتقسيم الزكاة والعشر في باكستان	الرابع	الثامنة	14.5
8– الاستفادة بأموال الزكاة لبناء المدارس والمستشفيات في البلاد الأوروبية وتأسيس صندوق للزكاة فيها	الخامس		
9– زكاة أجور العقار	الأول	الحادية عشرة	1409
10استثمار أموال الزكاة	السادس		
11– موقف الشريعة الإسلامية من المصارف	الخامس	العاشرة	14.8
12– قيام الشيك مقام القبض، في صرف النقود بالتحويل في المصارف	السابع	العاشرة	14.8
13– الاكتفاء بالقيد في دفاتر المصرف عن القبض، لمن يريد استبدال عملة بعملة أخرى مودعة في المصرف	السابع	العاشرة	14.8
14– الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية.	الثالث	العاشرة	14.8

الموضوع	القرار	الدورة	العام
15- هـل يجـــوز تحديد ربح رب المال في شركة المضاربة بمقدار معين من المال.	الخامس	العاشـــــرة	14.8
16 مدى مسئولية المضارب ومجالس الإدارة عما يحدث من الخسارة	الســـاد س	العاشـــــرة	14.8
17 التنضيـــض الحـــكمي	الرابـــع	العاشـــــرة	14.8
18 حكم شراء أسهم الشركات والمصارف إذا كان في بعض معاملاتها ربا	الرابـــع	الرابعة عـــــشرة	1415
19 المواعـــدة ببيع العملات بعضـــها ببعض	الثـــاني	الرابعة عـــــشرة	1415
20حول العملة الورقية	الســـاد س	الخـــــامسة	1402
21 بيـــع التورُّق	الخـــام س	الخـــــامسة	1402
22 بيع الـــديـــن	الأول	السادسة عشرة	1422
23 عملية اليانصيب	الســـابـع	السادسة عشرة	1422
24 الحكم الشرعي في تحديد النسل	الأول	الثالثة	1400
25 صرف أموال الدعوة الإسلامية التي تجمع للمجاهدين الأفغانيين، لتنفيذ المشاريع الصحية والتربوية والإعلامية	الساد س	الثالثة	1400
26 الاستفسارات الواردة من هيـئة الإغاثة الإسـلامية بالرابطـــة حول التبرعـات المـاليـة والعينية، التـي ترد إليـها وجـــهات صـرفـها	الســابـع	الثالثة	1400
27 صرف ريـــع الـــوقف	الحـادى عـشر	الثالثة	1400

المبحث الثاني
تحليل لقرارات المجمع الفقهي الإسلامي
المتعلقة بالمعاملات المالية والاقتصادية وسبل تفعيلها.

أولا:- القرارات التي درسها المجمع المتعلقة بالمعاملات المالية والاقتصادية وسبل تفعيلها:

1– أصدر ا لمجمع قرابة سبعة وعشرين قرارا ضمن دورات مجلس المجمع منذ عام 1398هـ، وحتى 1422هـ وقد شملت دراسة الأسواق المالية والتأمين،والتصنيع والمصارف والنقود،والزكاة، والمعاملات المالية الأخرى كالدين، والتو رق، وأسهم الشركات، والحسابات الاستثمارية،وبيع العملات والقبض وغيرها .

2– أن المجمع الفقهي الإسلامي درس تلك المعاملات الاقتصادية والمالية ضمن دوراته التي تناول فيها موضوعات أخرى،فلم يكن للجانب الاقتصادي مجلس خاص،ويفضل تخصيص دورة خاصة بالمعاملات والقضايا الاقتصادية .

3– قامت الرابطة بنشر قرارات المجمع الفقهي الإسلامي التي صدرت في مختلف المجالات مرتبة حسب تاريخ الدورات التي عقدت. لكن المجمع جهة عليا اجتهادية علمية بحثية استشارية وليس جهازا تنفيذيا، فإن ما صدر عنه من قرارات تحتاج إلى تفعيل في المؤسسات التطبيقية، وهذا الأمر لابد لـه من قرار استراتيجي يتم اتخاذه من قبل الجهات المعنية،بحيث تصبح قرارات المجمع مرجع أساسي لتلك المؤسسات التطبيقية ،حيث إن تفعيل القرارات الصادرة عن المجمع الفقهي الإسلامي يكون بنشرها ومتابعة تطبيقها لدى المؤسسات الاقتصادية التطبيقية في

العالم الإسلامي .والتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية في تلك المؤسسات .

4- يلاحظ أن اهتمام المجمع الفقهي الإسلامي بالقضايا الاقتصادية برغبة ذاتية من المجمع وما يرد إليه من معاملات ،من خلال القرارات الصادرة عن المجمع الفقهي الإسلامي والاقتراحات 0

5- يلاحظ عدم وجود إدارة خاصة للشؤون الاقتصادية ضمن هيكل الرابطة والمجمع الفقهي 0

6- تتوزع قرارات المجمع الفقهي الإسلامي الخاصة بالمعاملات المالية والاقتصادية بنسب مختلفة على تسع تخصصات في الاقتصاد الإسلامي تقريبا موضحة في الجدول رقم (4) [12]

جدول رقم (4)

نسب توزيع دراسة الموضوعات على تخصصات الاقتصاد الإسلامي

م	التخصص	عدد القرارات	النسبة%
1	الأسواق المالية :	1	3.6
2	التأمين	1	3.6
3	التصنيع	2	7.2
4	الحقوق والالتزامات العقدية	2	7.2
5	الزكاة	4	14.2
6	المصارف والنقود	10	39.2
7	معاملات مالية أخرى	3	7..1
8	الموارد البشرية	1	3.6
9	الوقف والتبرعات المالية	3	7..1

كما أن هذا التوزيع يتضح أيضا من الشكل البياني رقم 1 التالي :

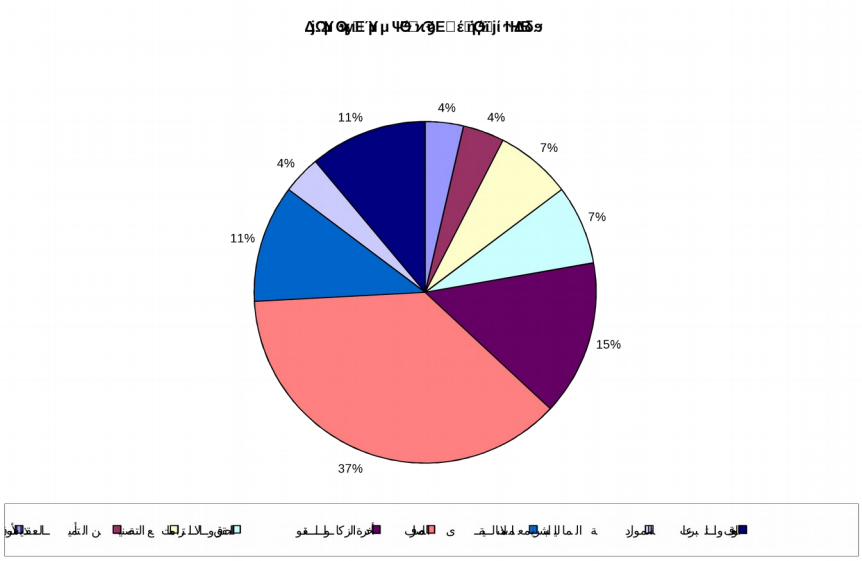

ثانيا:- تلخيص الآثار الاقتصادية المتحققة من إسهام رابطة العالم الإسلامي في مجال نشر مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

1- زيادة الوعي بالفكر الاقتصادي الإسلامي في كثير من بلدان العالم الإسلامي.

2- دراسة كثير من المشكلات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها المؤسسات المالية والاقتصادية في دول العالم الإسلامي بمجمع الفقه الإسلامي.

3- حفز حكومات الدول الإسلامية وتوضيح رغبة الأمة الإسلامية في إنشاء السوق الإسلامية.

4- تشجيع المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي للمشاركة في أعمال رابطة العالم الإسلامي ومجالسها والمؤتمرات التي تشارك فيها أو تقيمها.

الفصل الثالث

دعم التعاون الاقتصادي الإسلامي بين دول العالم الإسلامي

المبحث الأول : مزايا وعقبات التعاون

الاقتصادي الإسلامي بين الدول الإسلامية

أولا: مزايا التعاون بين الدول الإسلامية:

لقد أصبح من الضروري العمل على توحيد الجهود من أجل بناء قوة اقتصادية إسلامية تتمثل في التكامل الاقتصادي الحقيقي بين البلدان الإسلامية .

فالعالم الإسلامي يمتلك مزايا حقيقية تؤهله لتحقيق الوحدة الاقتصادية وفـي مقدمتها الدين الذي ارتضاه الله لهذه الأمة والذي يجمع بين المادة والروح . والموقع الجغرافي والاقتصـــادي، والموارد البشرية الهائلة، والثروات الطبيعية الضخمة. [13]

إن التفكير في المصلحة العليا للأمة الإسلامية أصبح أمراً ملحاً وضرورياً وخاصة في عصرنا الحاضر الذي تجمعت فيه أمم الشرق والغرب على عالمنا الإسلامي، تكيد له الدسائس وتعمل على تمزيق كيانه وسلب أرضه، وهدر موارده، وإضاعة كرامته، وزرع الفتن والحروب في ساحته، وتدمير بنيته ومرافقه،وإذلال شعوبه وتقتيلهم وإفقارهم .

إن ضرورة التضامن الاقتصادي بين الدول الإسلامية ترجع إلى أن الأصل في العقيدة الإسلامية هو وحدة الأمة الإسلامية واتحاد كافة أفرادها وقيامهم بكافة متطلبات هذه الأمة مهما اختلفت المواطن والأزمنة .

وفي هذا يقول الله تعـــــــالى : ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [14]

وقال أيضاً : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [15]

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمـــه ومن كان في حاجـــة أخيه كان الله في حاجته) [16] وقال أيضاً : (المؤمن للمؤمن

كالبنيان يشد بعضه بعضا) [17] وقال صلى الله عليه وسلم : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحــد إذا اشتكى منه عضو تداعى لـه سائر الجسد بالحمى والسهر) [18]

فالإسلام يفرض على اتباعه التضامن والتعاون والاتحاد في كافة أمور المسلمين من اقتصاد، واجتماع، وسياسة وغيرها . لأن بلاد الإسلام وطن لكل مسلم أيا كانت جنسيته أو محل ميلاده أو هويته .

فالأصل إذا هو حرية التنقل لعناصر الإنتاج من عمل ورأس مال وللسلع المختلفة بين البلاد الإسلامية دون قيود أو رسوم . كذلك فحرية التمـلك والإرث والعمل والتعاقد مكفولة لكل مسلم في كافة البلاد الإسلامية.

والاستثناءات من ذلك إن اقتضتها اعتبارات مرعية إسلامياً يجب أن تكون موقوتة ومحدودة ومبررة بوضوح من وجهة شرعية .

و التضامن الإسلامي بين البلاد الإسلامية طريق للتعاون الاقتصادي (الذي يعدمن أرقى سبل التكامل الاقتصادي المعروفة وتتوافر لـه كافة الأسس اللازمة لإقامة قوة اقتصادية موحدة تحقق لها كافة المزايا التي تترتب على قيام التكتل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية). [19]

وذلك لأن هذا التعاون يجمع إلى جانب إلغاء الحواجز الجمركية إطلاق حرية انتقال عناصر الإنتاج . ولهذا يمكن انتقال العمال من المناطق التي يقل فيها الطلب عليهم إلى حيث يزداد الطلب . كذلك فإن راس المال لا يبقى موظفاً

في مشروعات غير مجزية أو عاطلاً في مناطق معينة، مما يؤدي إلى مضاعفة فرص الاستثمار وزيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات النمو الاقتصادي ، فإذا ما أضيف إلى ذلك (تقارب السياسات الضريبية والنقدية في البلاد الإسلامية – إذا ما نبعت كلها من الشريعة الإسلامية كما هو مطلوب – وتنسيق السياسات الإنتاجية تبعاً لما يجب أن يكون عليه الأمر في بلاد المسلمين من اتحاد على تحقيق مصلحة المسلمين في كافة الأقاليم والأقطار فإن هذا يؤدي إلى عدالة توزيع مكاسب ونفقات التعاون وتحقيق استفادة كافة البلاد الإسلامية) [20]

ثانياً: العقبات التي تواجه التعاون الاقتصادي الإسلامي :

تواجه الأمة الإسلامية مشاكل كبيرة جداً معقدة ومتنوعة، تاريخية وأيديولوجية وسياسية وثقافية واقتصادية واجتماعية .

ولقد زاد من حدتها المحيط العالمي، من خلال عالمية الاقتصاد، وإقامة نظام اقتصادي دولي غير عادل يميل بكل معطياته لتحقيق مصلحة البلدان القوية ذات السيطرة الإعلامية والثقافية والتكنولوجية والتفوق العسكري.

فعالمنا الإسلامي تمزقه الصراعات والحروب، والسياسات غير المتزنة إضافة إلى التحديات الاقتصادية والاجتماعية والتي يأتي في مقدمتها (التخلف، والفقر، والمرض، والجهل، والبطالة، والسلبية التي يعيشها عالمنا اليـــــــوم، والمديونـــية الخارجية، وانعدام الأمن الغذائـــي، وضعف البنية الأساســـــية،والاعتمـــاد على الغير) [21]

(إن العالم الإسلامي ليس فقيراً في موارده المتنوعة، ولكنه يعاني من حالتين إما موارد غير مستغلة أصلاً، وإما موارد مستعملة في غير محلها فهي معرضة للهدر أو الضياع أو الإسراف. [22]

إن البلدان الإسلامية لا تنقصها الأموال إلا أن معظمها مهجّر إلى الأسواق المالية العالمية، وفي نفس الوقت تتجه معظم البلدان الإسلامية إلى الاقتراض من الأسواق المالية الأصلية بأسعار وفوائد مرتفعة.

ويستثنى من ذلك الدول النفطية الرئيسة التي ليس عليها ديون خارجية، والبلدان الإسلامية يتوفر فيها موارد طبيعية ضخمة فهناك الأراضي الخصبة المنتجة إلا أن قطاعها الزراعي قد ترك متخلفاً وأهمل إلى درجة أن العجز الغذائي بلغ أرقاماً مخيفة يتم سده عن طريق الواردات المتزايدة) . [23]

وتمتلك البلدان الإسلامية من الخبرات الكثير إلا أن الهجرة إلى الخارج أصبحت مطلب الكثير من هذه الخبرات نتيجة للعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها بلداننا الإسلامية.

إن العالم الإسلامي يستند إلى نظام عالمي إلّهي يقوم على الوحدة والأخوة والتضامن والتعاون والعدالة الاجتماعية ويدعو إلى السلم والانضباط ونبذ العنف والإرهاب وأن ما وصلت إليه الأمة الإسلامية من تخاذل وانحطاط وسلبية أمام أعدائها إنما هو بسبب الابتعاد عن تعاليم الإسلام ومبادئه المشروعة في كل المجالات إنه لا يصلح حال أمتنا اليوم إلا بما صلح به حالها في السابق في القرون الأولى، والعمل الجاد على تغيير الأنظمة الاقتصادية والسياسية القائمة وتطبيق مبادئ وقيم الإسلام في جميع المجالات ومن ذلك المجال الاقتصادي والعمل على إعداد استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق

نمط إسلامي للعودة إلى هويتنا الإسلامية حتى تستطيع الوقوف أمام التحديات التي تواجه أمتنا، وإيجاد الحلول المناسبة لمعظم القضايا المعاصرة. يقول الله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ) . [24]

(فالتغيرات لابد أن تقوم بوسائل الإقناع التربوية والسياسية والدينية كما أن التغيير لابد أن يصاحبه عدالة في التوزيع وتنمية مستمرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأن يكون مناط التغيير القضاء على معظم التحديـــات التي تواجه الأمة الإسلامية ومنها) [25]:

1- القضاء على الفقر وتخفيض عدد الفقراء في المجتمع بضمان دخل أدنى لهم وتوفير الحاجات الأساسية كالغذاء، والكساء، والسكن، والنقل والعلاج.
2- محاربة البطالة بالعمل على إنشاء أو خلق فرص عمل بهدف التشغيل الكامل الذي يتم تحقيقه على مراحل متعددة ومتتالية .
3- العناية بتنمية الموارد البشرية ومضاعفة نفقات التنمية وخاصة لقطاعات التربية والتعليم والتدريب والصحة، والتكنولوجيا . فالموارد البشرية يجب أن يكون لها مركز متقدم في أي سياسة اقتصادية واجتماعية 0
4- العمل على استثمار وتنمية الموارد الطبيعية واستغلالها بشكل جيد دون إسراف أو هدر فالإسلام يشجع كل مبادرة تنموية ويحث على العمل وإنعاش الاستثمار وإنماء الثروات لبناء مجتمع قوي وفقاً لاقتصادنا الإسلامي.
5- تقليص الفجوة التكنولوجية وذلك بالعمل على الاستثمار في مجالات واستخدامات التقنية وتطويرها بما يخدم قضايا الأمة الإسلامية.

وتعمل رابطة العالم الإسلامي على التخفيف من حدة

هذه المشكلات بالعمل الجاد على تقليصها في دول العالم الإسلامي إلا أن مواجهة تلك التحديات يتطلب تطبيق سياسات عادلة تعمل على تحقيق العدالة في بناء المجتمع الإسلامي، حيث يعتبر مطلباً من مطالب التنمية الاقتصادية والذي عجزت عن تحقيقه كثير من الأنظمة الاقتصادية الوضعية . كما يتطلب اندماج السلطات في البلدان الإسلامية مع الجماهير وإيجاد نوع من التلاحم بين المؤسسات والقائمين عليها من جانب والجماهير من جانب آخر ولن يكون هذا إلا بالآتي[26]:

1- احترام القيم الإسلامية وحماية الحريات.
2- تطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي.
3- إنهاء قضية التبعية الاقتصادية للخارج.
4- التخطيط السليم وفق أحكام الشريعة الإسلامية. باستخدام العلم والعقل.
5- التمسك بالهوية الإسلامية وحرية الإنسان المسلم.

ولهذا فإن رابطة العالم الإسلامي في كافة بياناتها وإسهاماتها تؤكد على تطبيق المبادئ التي تحافظ على القيم الإسلامية ،وتطبيق المنهج الاقتصادي الإسلامي ،كما تسهم في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأمة الإسلامية بكل قدراتها 0

ثالثاً: صور دعم رابطة العالم الإسلامي للتعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

يمكن أن يحدد الباحث من خلال استعراض توصيات اجتماع المنظمات والمؤسسات الإسلامية الثاني المنعقد بمكة المكرمة في الفترة من 7–16 شعبان 1389هـ الموافق 18–27 أكتوبر 1969م،صور دعم التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية :

والتي تتمثل فيما يلي:

1- إنشاء مجلس اقتصادي إسلامي مشترك تمثل فيه جميع الدول الإسلامية .

2- مهمـة هذا المجلس تنسيق العلاقات الاقتصادية على أساس التكامل والتعاون.

3- وضع مخطط اقتصادي مشترك يهدف إلى تبادل الخبرات والمعونات وتشجيع التجارة والمبادلات الاقتصادية .

4- يقوم هذا المجلس بإعداد المعاهدات والاتفاقيات والتوصيات اللازمة للسير نحو وحدة اقتصادية إسلامية تعمل على :

- إقامة سوق إسلامية مشتركة .
- إزالة الحواجز الجمركية تدريجياً.
- تسهيل استقبال البضائع والأشخاص .

1- تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية واستخدام رؤوس الأموال الإسلامية في داخل العالم الإسلامي لفائدة الشعوب الصغيرة والبلدان المزدحمة بالسكان وإنشاء مصارف مشتركة تقوم بذلك على أساس لا ربوي .

2- إنشـاء بنك دولي إسلامي للإنشاء والتعمير على أساس لا ربوي.

3- تشجيع تبادل الخبرات الفنية ورؤوس الأموال بين الدول الإسلامية.

4- إنشاء غرفة تجارية وصناعية مشتركة والتعاون في الدراسات الاقتصادية ونشر المعلومات .

5- تشجيع سياحة المسلمين للبلدان الإسلامية وتنظيم وسائلها والتعاون في صناعتها.

6- عقد مؤتمر وزراء الاقتصاد للدول الإسلامية .

ولعل المتأمل في هذه التوصيات يجد أن دعم التعاون

الاقتصادي سيكون على الصور التالية :

أ- إنشاء المجلس الاقتصادي الإسلامي الذي يخطط للوحدة الاقتصادية علي كافة المستويات في البلدان الإسلامية.

ب- إنشاء السوق الإسلامية المشتركة.

ج - التأكيد على المشروعات المشتركة في كافة المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدمات المختلفة .

د- إنشاء مؤسسات التنمية الشاملة والمستمرة ومنها:

1– المؤسسات المالية للتنمية والتعمير الإسلامية

2– المؤسسات التجارية 3– المؤسسات الصـناعية .

4– المؤسسات الزراعية المتطورة .

5– مؤسسات الخدمات السياحية .

6– المؤسسات الفنية والتكنولوجية.

وقد ظهرت بعض هذه المؤسسات مثل غرفة التجارة والصناعة الإسلامية بكراتشي /الباكستان 0 ومنظمة المؤتمر الإسلامي،والبنك الإسلامي للتنمية ومقرهما جدة / المملكة العربية السعودية ومازال العالم الإسلامي في حاجة ماسة لتحقيق صور التعاون الاقتصادي التي سبق ذكرها.

المبحث الثاني
إسهام رابطة العالم الإسلامي
في تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية

تتجلى إسهامات رابطة العالم الإسلامي في تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية في الآتي :-

أولاً: محاولة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة :

1- الدعوة لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة:

لقد كانت رابطة العالم الإسلامي من أولى المؤسسات والمنظمات الإسلامية التي دعت إلى ضرورة التعاون الاقتصادي الإسلامي، وتوثيق التعاون في هذا المجال الحيوي بين الدول الإسلامية، وقد شاركت في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات والندوات ودعت لإنشاء قوة اقتصادية للدول الإسلامية من خلال السوق الإسلامية المشتركة وبالتحديد فقد برزت جهود وإسهامات الرابطة لتحقيق إنشاء السوق الإسلامية المشتركة في الحضور الفعال لاجتماعات المنظمات الإسلامية العالمية،واجتماعات مؤتمرات القمة الإسلامية،وعقد اجتماعات المؤتمر الإسلامي العام، والمجلس التأسيسي للرابطة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقد على مستوى وزراء المالية والخارجية والشؤون الإسلامية بالدول الإسلامية وذلك على النحو التالي :.

أ– مؤتمرات القمة الإسلامية :

قامت الأمانة العامة للرابطة بعرض الفكرة من جديد على مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في الطائف

1401هـ وطلبت من المؤتمر اتخاذ الخطوات اللازمة لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

((كما نص القرار الثالث عشر للمؤتمر الإسلامي الآسيوي الأول المنعقد فــي كرا تشي خـلال الفترة 1–3 شعبان 1398هـ الموافق 6–8 يوليو 1978م على تعيين لجنة لا يقل عدد أعضائها عن 12 عضواً مكونة من مختلف مناطق العالم الإسلامي 0 لتقديم خطوات عملية لإنشاء السوق المشتركة للدول الإسلامية . وبناء هذه المنظمة الدولية التي ستهدف إلى التقريب بين الدول الأعضاء، وإصلاح وتحسين أحوال الحياة الاقتصادية والمعيشية في الدول الإسلامية . ولكن يبدو أن هذا القرار لم ينفذ.

ب – اجتماعات المؤتمر الإسلامي العام :

لقد توقف المؤتمر الإسلامي العام الرابع عند التحديات الخطيرة التي تستهدف الأمة الإسلامية، مثل: (الفرقة بين المسلمين، وتشتت مناهجهم، والحملات التي تسعى إلى تشويه الإسلام، وأمن الأمة الإسلامية، والتخلف الاقتصادي وبطء التنمية، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية، والإعلامية والثقافية، والسياسية، والحضارية، وغيرها) وتدارس سبل معالجة هذه التحديات والأسس التي يتعين على الأمة أن تعتمدها، ابتداءً من تحقيـق وحدة المسلمين وتعاونهم وتحقيــق أمن الأمة، وانتهاءً بتقديم الإسلام بديلاً حضارياً عالمياً للإنسانية، وقد توصل في ذلك إلى عدة توصيات من أهمها : [27]

1- ترسيخ الأسس الشرعية لتحقيق وحدة الأمة، واعتصامها بحبل الله: (وَاعْتَصِمُوا بِحَبْـلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا) والتأكيد على أن المسلمين أينما كانوا إخوة في الله، لا تفرق بينهم في الأجناس والألوان: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) [28]
2- بناء مؤسسات التضامن والتعاون بين المسلمين لإنجاز المهام المشتركة في المجالات الاقتصادية

والتربوية والثقافية والاجتماعية وغيرها، تحقيقاً لقواعد الوحدة .

3- الأخذ بسياسات اقتصادية إسلامية تقوم على التنسيق والتكامل بين الأقطار الإسلامية، ويذكر بتقوى الله والحذر من الربا، ووجوب اتباع شرع الله في المعاملات الاقتصادية .

4- إقامة السوق الإسلامية المشتركة لحماية الإنتاج الإسلامي من المنافسة الأجنبية ويدعو إلى تشجيع رأس المال الإسلامي لتنفيذ المشروعات الاستثمارية في البلاد الإسلامية وإلى التوسع في إنشاء المراكز والمعاهد لإعداد القوى الفنيّة العاملة .

5- التوسع في إنشاء جامعات ومعاهد خاصة بإعداد القوى العاملة في مجالات العلوم والتقنية التي تدعم الإنتاج في البلدان الإسلامية وتدعم رأس المال الإسلامي .

ج – اجتماعات المجلس التأسيسي للرابطة :

استعرض المجلس التأسيسي للرابطة ما عرض عليه بخصوص السوق الإسلامية المشتركة 0

والمجلس يرى أن من الواجب دراسة كل المشاكل التي تعترض تحقيق قيام هذه السوق والعمل على تذليل صعابها ولقد كانت التجربة في دول أوروبا الغربية منعشة جداً لشعوبها وكادت تسيطر بها على العالم فلم لا يستفيد منها المسلمون وهم الذين أمرهم الله بالتعاون والزمهم به على أن تجري الأمانة العامة اتصالاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ الخطوات اللازمة لإخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.[29] _

كما قامت الأمانة العامة للرابطة بإدراج هذا الموضوع ضمن مذكرتها المعروضة على مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية العاشر بمدينة فاس المغربية في 6–12 جمادى الآخرة 1399هـ والمتضمنة ما يلي:

سبق لرابطة العالم الإسلامي أن عرضت فكرة إنشاء (السوق الإسلامية المشتركة) على وزراء المالية في العالم الإسلامي وتلقت أجوبة من بعض الوزراء المتفقة على أنه يجب التريث في الموضوع لاختلاف النظم الاقتصادية في الدول الإسلامية والتباعد الجغرافي والتفاوت الشديد في مستويات النمو بين مجموعات هذه الدول .

وبعد مناقشة المجلس قضية السوق الإسلامية المشتركة ورأى أن الأمانة العامة للرابطة قد حققت شوطاً في السير لإيجاد هذه السوق.

فقد أوصى المجلس بما يلي: [30]

1- أن تقوم الأمانة العامة للرابطة بمساعيها لشرح فوائد هذه السوق في البلدان الإسلامية بالأوجه الموصلة لذلك.
2- أن تقوم الأمانة العامة للرابطة بالاتصال بالدول التي لم تصل منها إجابة حتى تعم الفائدة .
3- السعي في توفير البنوك الإسلامية إذ بذلك يسهل ايجاد هذه السوق.
4- السعي على تحقيقها على مراحل بحيث تبدأ تدريجياً ثم تعمم .

كما أوصى المجلس لتحقيق مشروع إنشاء السوق الإسلامية المشتركة بالعمل على ما يلي: [31]

1- تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص في الاقتصاد تضع أسس هذه السوق الإسلامية المشتركة مستنيرة

بكل ما تقدم من أعمال للتنسيق بين الجهود المبذولة سابقاً من كل البلدان الإسلامية.

2- طبع مؤلف خاص يتضمن التعريف بالسوق الإسلامية المشتركة والأبعاد الناتجة عنها في حصول العالم الإسلامي على الاكتفاء الذاتي وتخلصه من التبعية التي يعيشها اليوم في ركاب الدول التي تمده بحاجاتها وتنبيه الرأي الإسلامي العام علاوة على المسؤولين إلى التعاون الذي دعانا سبحانه وتعالى إليه في محكم كتابه العزيز : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى). [32]

3- الدعوة إلى عقد ندوة اقتصادية تقوم بها الرابطة لإبداء الآراء مجتمعة تعزيزاً لما تقوم به من عرض الفكرة على المؤتمرات وحتى يظهر هذا السوق على الوجود 0

4- متابعة الإعلام وتذكيره في التعريف بهذه السوق فإن له في كثير من البلدان أهمية في نشر الوعي الاقتصادي بأهمية السوق .

5- السعي في الاتصال بالاتحادات الاقتصادية المبرمة من بعض الدول والتقريب بصورة تدريجية بينها وبين الدول الإسلامية حتى تصبح السوق المشتركة واقعا لابد منه .

6- الاستفادة من الطرق التي سلكتها السوق الأوروبية المشتركة ونشر التعريف بها حتى يقع الاقناع بأن في ذلك ما يوفر الخير الكثير.

7- الاتصال بالدول التي ارتبطت بعض الارتباط بالسوق الأوروبية المشتركة لتحويل وجهتها إلى

السوق الإسلامية المشتركة.

وقد طالب المجلس منظمة المؤتمر الإسلامي انجاز قيام السوق الإسلامية المشتركة على أن تقـــــوم الأمانة العامة بإبلاغ هذه المطالب للمنظمة بالطرق التي تراها. [33]

د – الندوة الإسلامية العالمية الأولى التي نظمتها وزارة الحج والأوقاف بالاشتراك مع الرابطة .

والتي نصت في توصياتها بالعمل على إنشاء سوق إسلامية مشتركة الغرض منها تحقيق الاكتفاء الذاتي لمتطلبات ضيوف الرحمن وخدمتهم وعدم لجوئهم تحت ضغط الحاجة إلى الأسواق الأجنبية المنافسة. [34]

هـ – عرض رابطة العالم الإسلامي فكرة السوق الإسلامية المشتركة على وزراء المالية والغرف التجارية والصناعية في الدول الإسلامية

1– قامت الأمانة العامة للرابطة بتعميم القرار إلى وزارء المالية في الدول الإسلامية والغرف التجارية لاستجلاء مرئياتهم ومقترحاتهم حيالها.

حيث قامت بإبلاغ جميع وزراء المالية في الدول الإسلامية لمناشدتهم البحث عن حل لتذليل الصعاب التي تعترض سبل تنفيذ هذا المشروع وإخراجه إلى حيز الوجود لصالح الأمة الإسلامية ومحاولة إيجاد نظام اقتصادي يتناسب ومتطلبات الدول الإسلامية خاصة في الظروف الراهنة خاصة وأن بنوك التنمية الإسلامية تسير بمشروعاتها سيراً حسناً في تحسين أوضاع الدول الإسلامية والنامية.

وقد وصلت الأمانة العامة للرابطة ردوداً من عدة جهات ومع استحسان الفكرة وتمني تحقيقها فقد اتفقت آرائهم على أنه يجب التريث في بحث إنشاء السوق الإسلامية المشتركة لاختلاف النظم الاقتصادية في الدول

الإسلامية والتباعد الجغرافي والتفاوت الشديد في مستويات النمو بين مجموعات هذه الدول .

2– أجرت الأمانة العامة للرابطة اتصالاتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ الخطوات اللازمة لاخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود.

3– قامت الأمانة العامة للرابطة مرة أخرى بابلاغ القرار إلى أصحاب المعالي وزراء الشؤون المالية في الدول الإسلامية وكذلك الغرف التجارية والصناعية في الدول الإسلامية .

4– كما قامت بطرح الفكرة للبحث والتادول خلال انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في دورته العاشرة لاتخاذ الخطوات اللازمة لاخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود .

ولقد تلقت الأمانة العامة للرابطة بعض الأجوبة وكان منها جواب غرفة تجارة دمشق الذي أفاد بأن الغرف التجارية والصناعية في البلاد الإسلامية قد قامت بإنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومقرها في كراتشي وانتخب الشيخ إسماعيل أبو داود رئيس غرفة تجارة وصناعة جدة رئيساً لها واقترح المبادرة للتنسيق مع هذه الغرفة بهدف وضع فكرة السوق الإسلامية المشتركة.

هذا ومازالت الأمانة العامة للرابطة تتابع القضية وتقوم بعرضها على المؤتمرات والمجالس الدولية سعياً وراء اخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود تحقيقاً لرغبة وامان المسلمين في كل مكان .

و – عرضت الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي فكرة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة على مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الذي قرر في دورته الثانية المنعقدة بمكة المكرمة في ربيع الثاني

1400.هـ ما يلي [35]:

1- قيام مؤسسة إسلامية عليا لوضع أسس اقتصاد إسلامي متكامل يحل محل النظم الاقتصادية السائدة التي لا تقوم على المبادئ الإسلامية .

ب– إقامة مؤسسة إسلامية لإصدار نقد إسلامي موحد باسم (الدينار الإسلامي).

جـ– إقامة مشاريع تنموية واقتصادية مشتركة بين الدول الإسلامية لتنسيق وسائل الانتاج وضمان التكامل الاقتصادي والتنموي عن طريق تخطيط سليم للمنشآت الصناعية والتنموية وتجنب الوقوع في أخطاء الانتاج الصناعي المتماثل والاستعاضة عنه بالإنتاج الصناعي المتكامل.

د– التوسع في إنشاء البنوك الإسلامية في جميع الدول الإسلامية.

هـ– تسهيل تنقل الأشخاص وانتقال رؤوس الأموال بين الدول الإسلامية للاستفادة من الخبرات والكفاءات والثروات المالية والبشرية في تطوير تلك البـلاد واستغلال الامكانات الطبيعية والفنية على أفضل وجه ممكن .

2-: أهم الآثار الاقتصادية المتحققة من دعوة الرابطة لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة **:**

إن فكرة السوق الإسلامية المشتركة لم تتمكن من الخروج إلى حيز الوجود حتى الآن إلا أن الأمانة العامة للرابطة ترى أن الجهود المبذولة في هذا الصدد لم تخل من فائدة وآثار اقتصادية عظيمة منها:–

ا– ازدياد الوعي لدى المسلمين وبدأ التفكير الجدي من قبل بعض المهتمين بالقضايا الإسلامية في الدول الإسلامية 0

ب– انتشار المصارف الإسلامية ومنها مصارف فيصل، وبيت التمويل،وبنك دبي الإسلامي،والبنك الأردني، والبنك الإسلامي للتنمية،وبنك البركة، ودار المال الإسلامي يمكن أن يعتبر أولى البشائر في هذا الصدد كنتيجة عامة لفكرة انتشار السوق الإسلامية.

جـ– تحول كثير من المصارف التجارية في معاملاتها إلى معاملات إسلامية ،بشكل جزئي أو كلي ،وخاصة في مجال التمويل ، لمسايرة واقع الأمة الإسلامية ،وأسواقها التي تدعو إليه رابطة العالم الإسلامي.

د– تأكيد رابطة العالم الإسلامي على عملية الاستمرار والمتابعة بالطرق التالية :

1- متابعة فكرة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة عن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي ومن خلال مؤتمرات وزراء الدول الإسلامية المتتالية.

2- متابعة الجهود الإعلامية لإبراز محاسن الفكرة وعرضها على الرأي العام الإسلامي.

3- مناشدة الدول الإسلامية بذل جهود لتأييد فكرة دار المال الإسلامي والبنوك الإسلامية وتذليل كافة العقبات التي قد تقف في طريق إنشاء فروع لها في كافة الدول الإسلامية .

هـ– تشجيع الدول الإسلامية لإعطاء شقيقاتها الإسلامية الأولوية في كل التبادلات التجارية سواء كان ذلك في التصدير أو الاستيراد وتذليل العقبات التي قد تقف في هذا الطريق مع تخفيف الرسوم الجمركية على مستوردات الدول الإسلامية .

و– تشجيع استثمار رأس المال الإسلامي في الدول الإسلامية لتوفير ربح حلال لهذه الأموال من جهة ولحل مشكلة الفقر والبطالة التي تعاني منها بعض الدول

الإسلامية من جهة أخرى .

ثانيا : التأكيد على المشروعات المشتركة :

تعتبر المشروعات المشتركة أحد صور التعاون الاقتصادي التي يمكن إقامتها بين الدول الإسلامية، كما نصت عليه توصيات اجتماع المنظمات والمؤسسات الإسلامية الثاني المنعقـد بمكة المكرمة في الفترة من 7–16 شـــــــعبان 1389هـ الموافق 18–27 أكتوبر 1969م[36].

وقد تضمنت إنشاء مجلس اقتصادي إسلامي مشترك تمثل فيه جميع الدول الإسلامية . تكون مهمته تنسيق العلاقات الاقتصادية على أساس التكامل والتعاون . ووضع مخطط اقتصادي مشترك يهدف إلى تبادل الخبرات والمعونات وتشجيع التجارة والمبادلات الاقتصادية والعمل على تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية واستخدام رؤوس الأموال الإسلامية في داخل العالم الإسلامي لفائدة الشعوب الصغيرة والبلدان المزدحمة بالسكان وإنشاء مصـــــــــــــارف مشتركـــــــة تقوم بذلك على أساس لا ربوي.

وقد أكد المؤتمر الإسلامي العام الرابع لرابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة من 23–27 /1/1423هـ الموافق 6–1./2/4..2م في عدد من التوصيات على أهمية المشروعات المشتركة التي تحقق آثاراً اقتصادية ومنافع كبيرة للأمة الإسلامية.[37]

كما أكد مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية

على ضرورة إقامة المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية في دورته الثانية المنعقدة بمكة المكرمة في ربيع الثاني 1400.هـ 0 و ذلك لتنسيق وسائل الانتاج وضمان التكامل الاقتصادي والتنموي عن طريق تخطيط سليم للمنشآت الصناعية والتنموية وتجنب الوقوع في أخطاء الانتاج الصناعي المتماثل والاستعاضة عنه بالإنتاج الصناعي المتكامل.

ثم جاء مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الثالث المنعقد بمكة المكرمـة في شعبان 1401هـ فأكد على التوصيات السابقة.بضرورة تبني فكرة إنشاء صناعات إسلامية مشتركة تعتمد في تمويلها على الدول الإسلامية لتجنب خطر التحكم الاستعماري في الاحتياجات الصناعية للدول الإسلامية.[38]

وكذلك بضرورة التعاون المالي بين الدول الإسلامية وذلك بدعم البنك الإسلامي للتنمية لزيادة جهوده في توسيع خدماته وتقديم القروض الى الدول الإسلامية لتمويل مشاريعها التنموية وكذلك العمل على تشجيع البنوك الإسلامية اللاربوية كما يوصي بالعمل على استخدام عملة إسلامية موحدة للمعاملات بين الدول الإسلامية.

ومن أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من مجال تشجيع رابطة العالم الإسلامي للمشروعات المشتركة ما يلي:

1– تشجيع المشروعات المشتركة بين الدول والشعوب الإسلامية من أجل بناء قاعدة صناعية مشتركة تعتمد على وسائل التقنية المتطورة بالاعتماد على رؤوس الأموال الإسلامية في مختلف المجالات الاقتصادية وخاصة مجالات الغذاء والكساء.

2– وضع خطط لنقل التقنيات المتقدمة للعالم

الإسلامي، وتدريب أجيال من التقنيين المهرة، واستقطاب الخبرات والعقول المسلمة المهاجرة .

3– يوصي المؤتمر بإعطاء الأولوية للخبرات الفنية المتوفرة بين المسلمين كما يوصي بالاتجاه للحد من استقدام الخبراء والفنيين غير المسلمين إلا في حالة الضرورة القصوى.

ثالثاً: دعم برامج التنمية الريفية والاجتماعية والاقتصادية:

تقدم رابطة العالم الإسلامي دعما ماليا وعينيا لكثير من الجمعيات التنموية التي تعمل على تقديم خدماتها للمسلمين في مختلف بقاع العالم سواء في المجال الاجتماعي والخدمات الاجتماعية والدينية والصحية والتعليمية والثقافية، ومن أبرز تلك الخدمات بناء المساجد في كافة أنحاء العالم،ونشر التعليم الإسلامي، والدعوة الإسلامية .

أما في المجال الاقتصادي فإن هذه الجمعيات تقدم خدماتها الاقتصادية لبعض الفئات ذات الدخل المنخفض غالبا في القرى والأرياف لتحقيق التنمية الريفية والمهنية وتنمية بعض الصناعات الريفية والزراعية والرعوية[39] .

والجدول رقم (5) يوضح ما قدمته رابطة العالم الإسلامي لبعض الجمعيات الإسلامية في عام 1412هـ 0

إن اهتمام الرابطة الخاص بدعم برامج التنمية بمختلف مجالاتها في الدول الإسلامية بشكل عام والأقليات الإسلامية على الخصوص في مجالات التنمية،نتيجة لما تعانيه هذه الأقليات من مشكلات اقتصادية ، كما أن معظم الدول الإسلامية تنتمي من الناحية الاقتصادية إلى مجموعة الدول النامية .التي هي في أمس الحاجة إلى الدعم والتطوير وخاصة في المجال الاقتصادي.

جدول رقم (5)

مقدار الإعانات المقدمة لبعض الجمعيات الاقتصادية الإسلامية في عام 1412هـ *

اسم الجمعية أو المؤسسة	المنطقة –البلد	مقدار الإعانة بالريال
ندوة الإسلام والتنمية	نيامي	40000
منظمة التنمية العالمية	كندا	40000
اتحاد الهيئات الاقتصادية	الهند	20000
الجمعية الإسلامية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	برازفيل–الكنغو	10000
جمعية التنمية الاجتماعية والاقتصادية	غينيا —كونا كري	37500
جمعية تنمية الصناعات الريفية	وانغ كهيم– الهند	20000
جمعية مارادو للتنمية الريفية –قرية مارادو	غينيا –كوناكري	15000
التجمع الاقتصادي للمساعدات	كيدو –كاتي– مالي	10000
الجمعية التعاونية للزراعة والرعي	الكامرون	15000

*–المصدر بيانات إدارة الإعانات /رابطة العالم الإسلامي .

ويمكن للباحث أن يوضح أهم الآثار الاقتصادية التي ترجمتها الرابطة من خلال دعمها لبرامج التنمية المختلفة ومنها :

أ– رفع مستوى أصحاب الدخل المنخفض في القرى والأرياف في بعض دول العالم الإسلامي ، وذلك عن طريق التنمية الريفية والمهنية.

ب– تنمية بعض الصناعات والمهن التي تعتمد على القطاع الزراعي والرعوي.

ج-رعاية الموارد البشرية وتنميتها تعليميا وصحيا واجتماعيا واقتصاديا بما تقدمه هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية لها من مساعدات مالية ضمن مشاريعها ، والجدول رقم (6) يوضح مقدار تكاليف المشاريع المختلفة لتنمية الموارد البشرية خلال أربعة عشر عاما من عام(1407-إلى 1421هـ)[40]0

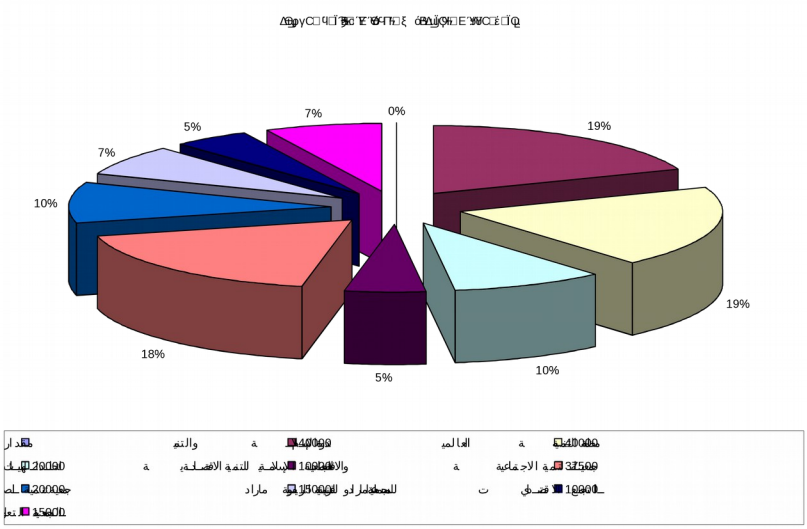

جدول رقم (6)

تكلفت مشاريع التنمية المختلفة من عام 14.7هـ 1421

هـ بالألف ريال السعودي

م	المشايع	1407-1416هـ	1417-1421هـ	إجمالي المبلغ
1	التنمية الصحية	14596	30935	45531
2	التنمية التعليمية	167530	26082	193612
3	التنمية الاجتماعية	387045	115866	502911
4	التنمية الاقتصادية والبشرية	10757	1624	12391

5	الإغاثة العاجلة	341702	157052	498756
6	المساجد وحلقات تحفيظ القرآن	116732	49627	166359
7	مصاريف إدارية وأخرى	591835	11573	603408
8	تبرعات عينية	632072	غير متوفر	632072

المصدر * رابطة العالم الإسلامي حقائق وأرقام 1381-1422هـ ص 58، 60

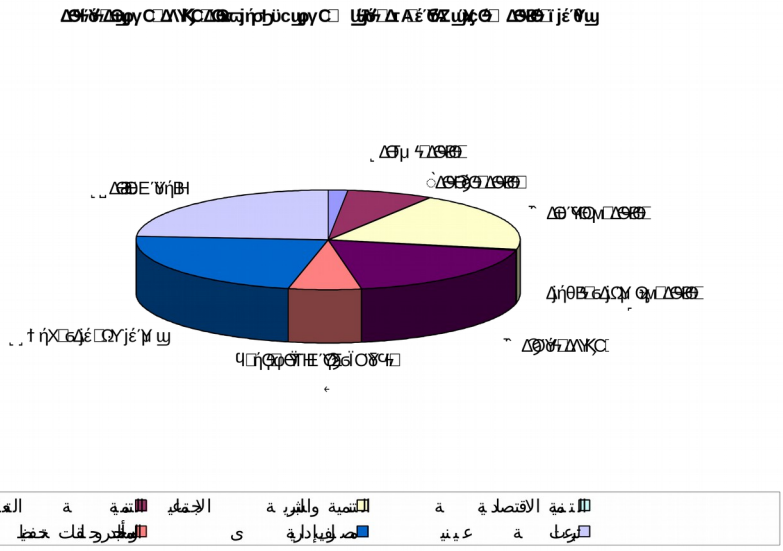

الخاتـــمـــــــــــة

أولا: النتائج :

1- إن رابطة العالم ا لإسلامي منظمة عالمية شعبية،نشأت بها مؤسسات وهيئات لها أهداف ومبادرات متميزة تقوم على أسس الدعوة الإسلامية و تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المجالات كافة .

2- للرابطة إسهامات فعالة منذ انطلاق الصحوة الإسلامية

نحو الدعوة إلى تطبيق مبادئ وقواعد الإسلام بشكل عام وفي مجال الاقتصاد الإسلامي بشكل خاص، من خلال التعرف على مشكلات وقضايا الأمة الإسلامية والعمل على معالجتها .

3- لقد كانت إسهامات رابطة العالم الإسلامي متنوعة ومتعددة،من مشاركات علمية في المؤتمرات والندوات الاقتصادية،ونشر أبحاث وكتب قرابة (29) كتاب وبحث في الاقتصاد الإسلامي.

4- لقد أسهم المجمع الفقهي الإسلامي الذي أنشأته رابطة العالم الإسلامي في دراسة عدد من المشكلات والمعاملات الاقتصادية والمالية المتنوعة في تخصص الاقتصاد الإسلامي ضمن دورات مجلس المجمع منذ عام 1398هـ، شملت دراسة سبعة وعشرين موضوعا،في تسع فروع للاقتصاد الإسلامي

5- من أهم الآثار الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من دعوة الرابطة لإنشاء السوق الإسلامية والمشاريع المشتركة ودعم برامج التنمية في الدول الإسلامية ما يلي :-

أ- ازدياد الوعي لدى المسلمين وبدأ التفكير الجدي من قبل بعض المهتمين بالقضايا الاقتصادية في الدول الإسلامية وبحثها في كثير من المؤتمرات الوزارية(وزراء المالية ،التجارة ،الأوقاف)0

ب- بدأت المؤسسات المالية والاستثمارية والمصارف الإسلامية بالظهور والانتشار، ومنها مصارف فيصل الإسلامية في مصر والسودان ،وبيت التمويل في الكويت ،وبنك دبي الإسلامي،والبنك الأردني، والبنك الإسلامي للتنمية،وبنك البركة، ودار المال الإسلامي

و تعتبر أولى البشائر في هذا الصدد كنتيجة عامة للدعوة التي بثتها الرابطة بضرورة إنشاء السوق الإسلامية المشتركة .

ج- تشجيع الدول الإسلامية لإعطاء شقيقاتها الإسلامية الأولوية في كل التبادلات التجارية سواء كان ذلك في التصدير أو الاستيراد وتذليل العقبات التي قد تقف في هذا الطريق مع تخفيف الرسوم الجمركية على مستوردات الدول الإسلامية 0

د- تشجيع استثمار رأس المال الإسلامي في الدول الإسلامية لتوفير ربح حلال لهذه الأموال من جهة ولحل مشكلة الفقر والبطالة التي تعاني منها بعض الدول الإسلامية من جهة أخرى 0

هـ : تشجيع الدول الإسلامية على بناء قاعدة صناعية مشتركة تعتمد على وسائل التقنية المتطورة بالاعتماد على رؤوس الأموال الإسلامية في مختلف المجالات الاقتصادية وخاصة مجالات الغذاء والكساء 0

و :- وضع خطط لنقل التقنيات المتقدمة للعالم الإسلامي،بالمشروعات المشتركة وتدريب أجيال من التقنيين المهرة، واستقطاب الخبرات والعقول المسلمة المهاجرة وإعطاء الأولوية للخبرات الفنية المتوفرة بين المسلمين.

ز- العمل على رفع مستوى أصحاب الدخل المنخفض في القرى والأرياف في بعض دول العالم الإسلامي ، وذلك عن طريق التنمية الريفية والمهنية.

ح- تنمية بعض الصناعات والمهن التي تعتمد على القطاع الزراعي والرعوي.

6- إن عدم إبراز إسهامات الرابطـــة في الاقتصاد الإســـلامي وتفعيلهـــا يرجـــع إلـــى مـــا يلـــي :

1- عدم وجود إدارة خاصة للشؤون الاقتصادية ضمن هيكل الرابطة الحالي.

ب– ضعف عملية التنسيق بين مؤسسات وهيئات الرابطة المعنية بالدراسات والأبحاث والمؤسسات الاقتصادية

التطبيقية.

جـ– ضعف قاعدة المعلومات الاقتصادية عن بلدان العالم الإسلامي.

د – قلة عدد المتخصصين في مجال الاقتصاد الإسلامي بالرابطة.

ثانيا التوصيات : يوصي الباحث بما يلي :

1- إنشاء إدارة متخصصة بالشؤون الاقتصادية في هيكلها الإداري،واستقطاب المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي بها .

2- إنشاء قاعدة معلومات عن اقتصاديات البلدان الإسلامية و ما يصدر عنها من إسهامات ومعالجة للقضايا والتحديات الاقتصادية التي تواجه الأمة .

3- المجمع الفقهي جهة عليا اجتهادية علمية بحثية استشارية وليس جهازا تنفيذيا،فإن ما صدر عنه من قرارات تحتاج إلى تفعيل في المؤسسات التطبيقية،وهذا الأمر لابد لـه من قرار استراتيجي يتم اتخاذه من قبل الجهات المعنية،بحيث تصبح قرارات المجمع مرجع أساسي لتلك المؤسسات التطبيقية 0

4- إن تفعيل القرارات الصادرة عن المجمع الفقهي الإسلامي يكون بنشرها ومتابعة تطبيقها لدى المؤسسات الاقتصادية التطبيقية في العالم الإسلامي والتنسيق مع هيئات الرقابة الشرعية في تلك المؤسسات .

5- التنسيق بين المجمع الفقهي الإسلامي،وإدارة الدراسات والأبحاث والمؤتمرات بالرابطة،والمؤسسات الاقتصادية العلمية والتطبيقية فيما يتعلق بتفعيل القرارات ونشر الأبحاث والدراسات المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي .

6- يجدر بالمصارف والمؤسسات الإسلامية تطبيق المعاملات المالية المعاصرة حسب ما توصلت إليه المجامع الفقهية الإسلامية بشكل عام والمجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي بشكل خاص، نظرا لأن قراراتها تتميز بالقوة العلمية والاجتهاد الجماعي المعاصر .

7- أن تعمل المؤسسات الاقتصادية والمالية على التواصل مع رابطة العالم الإسلامي ودعمها فيما تقوم به من تقديم العون والمساعدة وتخفيف حدة الفقر والبطالة التي تعاني منها بعض البلدان الإسلامية،والعمل على إيجاد فرص عمل للقادرين عليه.

الملاحـــــــق[1]

جدول رقم (7)

خلاصة أنواع المشاركات الاقتصادية التي أسهمت بها رابطة العالم الإسلامي

العددنوع المشاركةم 27كتب وأبحاث اقتصادية 127دراسات وقرارات اقتصادية 212مؤتمرات اقتصادية 311ندوات واجتماعات ودورات اقتصادية 4

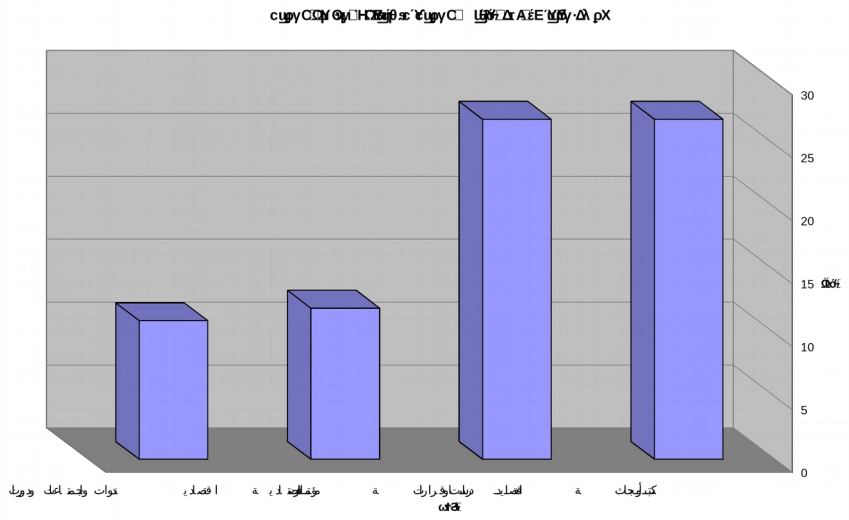

الهوامـــــــش

() رابطة العالم الإسلامي،إنجازات وتطلعات في (25) عاماً،1382–14.7هـ/ 1962–1987م، ص 14 ،مطابع رابطة العالم الإسلامي،مكة المكرمة

2 () رابطة العالم الإسلامي،إنجازات وتطلعات في (25) عاماً،1382–14.7هـ/ 1962–1987م م، س ص 15.

3 () رابطة العالم الإسلامي،إنجازات وتطلعات في (25) عاماً،1382–14.7هـ/ 1962–1987م م، س، ص 17 .

4 () رابطة العالم الإسلامي،إنجازات وتطلعات في (25) عاماً،1382–14.7هـ/ 1962–1987م م، س، ص 13 .

5 () رابطة العالم الإسلامي،إنجازات وتطلعات في (25) عاماً،1382–14.7هـ/ 1962–1987م م، س، ص 21 وما بعدها .

6 () رابطة العالم الإسلامي،إنجازات وتطلعات في (25) عاماً،1382–14.7هـ/ 1962–1987م م، س، 34 .تقرير الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي،المقدم للمجلس التأسيسي في الدورة السابعة والثلاثين 27–28/1/ 1423هـ،ص 189 وما بعدها .

7 () رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي, كتاب موجز للتعريف بأهداف المجمع، ووسائله، وأنشطته، والعاملين فيه، والقضايا التي عالجها. مطابع رابطة العالم الإسلامي،مكة

المكرمة ،ص 1-130 0

[8] () رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي, كتاب موجز للتعريف بأهداف المجمع، ووسائله، م، س، 131 .

[9] () التقارير السنوية لرابطة العالم الإسلامي .والهيئات التابعة لها .لفترة الدراسة 0

[10] () رابطة العالم الإسلامي، جريدة العالم الإسلامي. مطابع رابطة العالم الإسلامي،مكة المكرمة 0

[11] () رابطة العالم الإسلامي، المجمع الفقهي الإسلامي، قرارات المجمع الفقهي، ص 1،ط 2، مطابع رابطة العالم الإسلامي.

[12] () د. خلف النمري، بحث المعاملات المالية والاقتصادية التي درسها المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي.

[13] () محمد عبدالمنعم عفر، التكامل الاقتصادي، ص 21 .

[14] () سورة المؤمنون، آية 52 .

[15] () سورة الحجرات،آية 19 .

[16] () رواه البخاري .

[17] () رواه البخاري.

[18] () رواه البخاري.

[19] () محمد عبدالمنعم عفر، مشكلة التخلف وإطار التنمية والتكامل الاقتصادي، ص 21 الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1407هـ.

[20] () محمد عبدالمنعم عفر، م، س .، ص 20،

[21] () أحمد محمد على :محاضرة بعنوان (مستقبل التعاون الاقتصادي فيما بين الأقطار الإسلامية)،ص 2وما بعدها .

[22] () .عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة، ص 266–267 .

[23] ()عبد الرحمن يسري أحمد، قضايا اقتصادية معاصرة م، س ، ص 265 0

[24] () سورة الرعد : آية 11.

[25] () د. عبد الحميد إبراهيم : العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصادي الإسلامي ص 26، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .

[26] () د. عبد الحميد إبراهيم : العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصادي الإسلامي ص 26 0م،س 04

[27] () المؤتمر الإسلامي العام الرابع لرابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة من 23–27 /1/1423هـ الموافق 6–10/4/2002م.

[28] () سورة الحجرات : آية 10.

[29] () الدورة العشرون للمجلس التأسيسي المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من 15–27 ذي القعدة 1398هـ الموافق 17–29 اكتوبر 1978م.

[30] () الدورة الحادية والعشرون للمجلس التأسيسي المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من 15–29 ذي القعدة 1399هـ الموافق 6–20 اكتوبر 1979م رقم القرار (ثالثاً) فقرة رقم (7) نص القرار :

[31] () الدورة الثالثة والعشرون للمجلس التأسيسي المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من 15–26 ذي القعدة 1401هـالموافق 13–24 سبتمبر 1981م رقم القرار (خامساً) فقرة رقم(4).

[32] () سورة المائدة : آية 2.

[33] () الدورة السادسة والعشرون للمجلس التأسيسي المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من 7–14 ربيع الآخر 1405هـ الموافق 29 ديسمبر 1984م– 5 يناير 1985م رقم التوصية(20) فقرة رقم (ب).

[34] () المنعقد في مكة المكرمة، في الفترة من 16–19 ذي الحجة 1399هـ الموافق 6–9نوفمبر 1979م نص التوصية (ج) الفقرة (رابعاً).

(35) مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الدورة الثانية المنعقدة بمكة المكرمة في ربيع الثاني 1400هـ.

(36) اجتماع المنظمات والمؤسسات الإسلامية الثاني المنعقد بمكة المكرمة في الفترة من 7–16 شعبان 1389هـ الموافق 18–27 أكتوبر 1969م .

(37) المؤتمر الإسلامي العام الرابع لرابطة العالم الإسلامي الذي عقد في مكة المكرمة في الفترة من 23–27 /1423/1هـ الموافق 6–1./2/4..2م التوصيات 0

(38) مؤتمر وزراء الأوقاف والشؤون الإسلامية الدورة الثانية المنعقدة بمكة المكرمة في ربيع الثاني 1405هـ.

(39) بيانات إدارة الإعانات /رابطة العالم الإسلامي .

(40) رابطة العالم الإسلامي حقائق وأرقام 1381-1422هـ ص 58، 60 ، مطابع رابطة العالم الإسلامي،مكة المكرمة .